مقال

"ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بين ضرورة التطويق وإمكانية الادماج"

بقة الشريف*

يتناول المقال بالدراسة الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية من خلال التجربة الجزائرية، ومراقبة تطوره في ظل سياسة الإصلاحات الاقتصادية.

(١) توسع القطاع غير الرسمي في ظل اقتصاد الندرة:

إن التجربة الجزائرية التي اعتمدت نمط المؤسسات العامة، بينت العديد من الحقائق والتي منها قصور الجهاز الإنتاجي على المستويين الكمي والنوعي وندرة السلع وسوء التوزيع، في الوقت الذي عرفت فيه مداخيل الأفراد تحسناً ملحوظاً حتى وإن كانت ريعية. لقد سجل ادخار الأفراد الإجمالي وثبة نوعية حيث قفز من ٣,٨ملياردج سنة ١٩٧٩ إلى ٢١ مليار دج سنة ١٩٨٣[١]، هذا بالرغم من ارتفاع الأسعار الموازية.

وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بشقيها العادية والمعمرة وكذا السلع الوسيطة، الأمر الذي أدى إلى ظهور وتوسع الاقتصاد غير الرسمي والذي حقق لممارسيه مداخيل تفوق أضعاف المداخيل العادية والتي مصدرها الأنشطة الرسمية. وفي غياب التطبيق الصارم للقوانين القاضية بمحاربة هذا النوع من الأعمال، وتواطؤ العديد من الأطواف في تغذيتها فإن انتشاره تجاوز حدود المعقول.

ولم يعد خطر الاقتصاد الموازي ينحصر في استيراد السلع الأجنبية عبر قنوات ومسالك يصعب مراقبتها والتحكم فيها وعرضها في الأسواق السوداء، والمضاربة بالسلع المعمرة المنتجة محلياً والتي لم تقدر المؤسسات العمومية تلبية احتياجات

* أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

السوق منها وهذا مثل الثلاجات والمطابخ والمدافئ وغيرها.

بل أخذت اتجاهاً موازياً ومعاكساً للأول تخصص فى تهريب السلع وبمختلف أنواعها عبر الطرق البرية والصحراوية لتسوق فى أسواق دول مغاربية وأفريقية بأثمان زهيدة تستنزف قدرات الخزينة العمومية المدعمة لهذه السلع.

إن الاقتصاد الوطنى الناشئ يتلقى ضربات موجعة وربما قاتلة مكمنها الأنشطة غير الرسمية والتى من جهة تمتص الادخار المحلى والذى جزء كبير منه يتحول إلى الأسواق الأجنبية باعتبارها الممون الرئيسى لهذه الأنشطة ومن جهة ثانية تستنزف القدرات المالية المدعمة للسلع المستوردة.

(٢) تفاقم مخاطر الاقتصاد غير الرسمى فى ظل سياسة الإصلاحات الاقتصادية.

إن آليات السوق التى تحكم اقتصاديات الرأسمالية وتسير مؤسساتها، تفرض على الدولة الحارسة أن تمارس رقابة صارمة على السوق وتجند من الوسائل الكافية والكفيلة بمحاربة الظواهر والممارسات التى من شأنها أن تخل بالنظام الاقتصادى العام.

فحكومات الدول الغربية تشن حرباً معلنة على الأنشطة الموازية وتحاول تطويقها ومحاصرتها فى حدود ضيقة ورغم ما تملكه من إمكانات ووسائل سواء كانت وقائية أو علاجية فهى اليوم تتعدى الأنشطة الكلاسيكية والمتعارف عليها فى الأدبيات الاقتصادية والتى منها المهن الحرة غير المصرح بها أو غير المسجلة وأعمال البيوت من تربية وكى للملابس وبستنة وغيرها. لتتخذ أشكالاً وألواناً تخريبية تزلزل الكيان الاقتصادى وتفتك بالنسق الاجتماعى المتماسك.

من هذه الممارسات الغريبة نشير إلى استشراء ظاهرة غسيل الأموال وبالخصوص فى القطاعات

الماليـــة، فالعولمـــة الماليـــة بآلياتـــها المعروفة كإلغاء الرقابة على الصـوف وحرية دخول وخروج الأموال عـــبر الحدود الوطنية دون معرفة وموافقـــة السلطات، وانفتـــاح الســـوق المـــالى المحلى أمام الاستثمار الأجنبـــى مـــن العوامل التى ساعدت علـــى تشـكيل قنوات متخصصة فى غسيل الأمـــوال القـــذرة Blanchiment de la monnaie يعرف الأســـتاذ رمـــزى زكى ظاهرة غسيل الأموال على أنـــها محاولة إخفاء المصدر غير الشـــرعى وغير القـــانونى [الإجرامـــى] الـــذى تحققت فى إطاره عمليات بناء وتراكـم الثروة مثـــل أربـــاح الاتجـــار فـــى المخدرات، وتهريب السلاح والمـــواد المحظورة وامتهان الدعارة، والجريمة المنظمة، وســـرقة البنـــوك وأعمـــال المافيا، وتجـــارة الرقيـــق ومختلـــف الأعمال والأنشطة المحرمة قانونـــاً[٢]. هذه الممارسات تمثل عين الأنشـــطة السرية، فهى مصدر الثروات الخياليـــة والتى يحاول أصحابها غسيلها لإخفـــاء مصدرها الإجرامى بمحاولة إدخالـــها للنظام المصرفـــى والســـوق المـــالى واســـتثمارها ظرفيـــاً فـــى بعـــض المؤسسات المالية. صحيح أنه يصعب تقدير حجـــم هـــذه الـــثروات غـــير المشروعة، غير أن هناك محـــاولات جادة لقياس هـــذه الأمـــوال. فحســـب تقديرات المدير السابق لصندوق النقـــد الدولى فإن حجـــم صفقـــات غســـيل الأموال لسنة ١٩٩٨ يتراوح بيـن ٢% و٥% من الناتج المحلـــى الإجمـــالى العالمى[٣]. وحسب تقديرات جريـــدة فينانشل تايم Financial time فـــى عددها الصـــادر فـــى ١٩٩٤/١٠/١٨ اتضح أنه وفقـــاً للتقديـــرات الحديثـــة للمسئولين فى بريطانيـــا والولايـــات المتحدة وصل مبلغ الأموال التى يتـــم غسلها سنوياً فى النظام المالى وعلـــى المستوى العالمى إلـــى حوالـــى ٥٠٠ مليار دولار[٤].

إن جسور الأنشطة غير الرسمية توسعت فى عصر العولمة والحريـــة الاقتصادية المفرطـــة لتطـــال الـــدول

المتخلفة والتى لم تعد مؤسساتها قادرة على رد ودحض مثل هذه الأنشطة المستوردة. فكثيراً ما تطالعنا وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة بقضايا ذات صلة قوية بشبكات التهريب العالمية سواء تعلق الأمر بتجارة المخدرات أو الاختلاسات والرشاوى أو تزوير العملات وأوراق السيارات والمتاجرة بالجنس وغيرها من الممارسات التى تفسد حياة الناس.

صحيح أن الأنشطة غير الرسمية البسيطة أول ما ظهرت فى الدول النامية وبالضبط مع مطلع السبعينيات فى أفريقيا السوداء وبعدها فى أمريكا اللاتينية وأخيراً فى باقى دول العالم. إلا إن تبلور الأنشطة غير الرسمية فى صورتها الحالية تزامن مع تطور الاقتصاديات الغربية وبالخصوص فى مجال التقنية، ذلك أن كثيراً من الأجهزة الحديثة، والأسلحة المتطورة ووسائل الاتصال وبالخصوص الإنترنت ساعدت على تطور مثل هذه الممارسات ولتصدر لبلداننا كما تصدر السلع غير المرغوب فيها هناك ولتجد رحماً ملائماً لتتكاثر وتنفذ لتنخر الخلايا السليمة فى اقتصادياتنا الناشئة.

نتائج الدراسة التى قامت بها[٥] Transparency International على ٥٤ دولة على المستوى العالمى توصلت إلى أن الدول التى تنخفض فيها مستويات الفساد الاقتصادى هى الدول الغربية التى تقوم بها مؤسسات ديمقراطية قوية ومستقرة، وفيها تتضاءل مكانة الأنشطة غير الرسمية وأصناف الفساد الاقتصادى، فى حين أن الدول التى تحتل مؤخرة القائمة هى الدول المتخلفة التى تستشرى فيها الأنشطة غير الرسمية ذات العلاقة بالفساد الاقتصادى.

(٣) آفاق الاقتصاد الموازى فى ظل الإصلاحات الاقتصادية:

أن التطورات الاقتصادية الحاصلة على المستوى العالمى والإصلاحات الجارية على قدم وساق على مستوى كثير من الدول النامية،

بقدر ما سمحت باعتماد العديد من الأنشطة الاقتصادية التى كانت محظورة فى العهود السابقة والتى ساهمت بحق فى دحض ظاهرة الندرة فى الإنتاج والتوزيع وعملت على تحقيق المنافع الأساسية (الشكلية، الزمانية، المكانية) للمستهلك، بقدر ما أظهرت وكشفت النقاب عن العديد من الممارسات والسلوكيات التى أحدثت ضرراً اقتصادياً واجتماعياً لا يمكن نكرانه. فالعنف الذى أضحت تمارسه مجموعات التهريب على الحدود الجزائرية والمتخصصة فى تجارة التبغ والماشية وغيرها من الأنشطة المنبوذة أخلاقياً واجتماعياً واقتصادياً (كالمخدرات، والمتاجرة بالجنس.....) تستوجب تجنيد وتعبئة القدرات البشرية والمادية اللازمة لمكافحتها واستئصالها وفصلها عن باقى أنواع الأنشطة القابلة للاندماج والمساهمة فى الإنعاش الاقتصادى والتى يمكن تصنيفها إلى:

أ- القطاع غير الرسمى التقليدى:

وهو قطاع امتدت جذوره فى أعماق المجتمع وثقافته، ساهم عبر التاريخ مساهمة فعالة فى تحقيق الرفاه الاقتصادى والاجتماعى، كما اكتسب بجدارة واستحقاق الشرعية الاقتصادية على المستويين المحلى والدولى. فالإنتاج الحرفى التقليدى المتجذر فى الصين وإيران وفى كثير من الدول الأفريقية وبالخصوص فى بلادنا كان دوماً مصدر دخل الآلاف بل الملايين من أفراد المجتمع كما يعتبر قبله ومقصد السواح، وهو بمثابة منبر ثقافى إعلامى يعكس إبداعات أفراد المجتمعات النامية وفى كثير من المحافل الدولية. ولذلك فإن كثيراً من المختصين[٦] فى هذا الموضوع يعتبرونه نشاطاً مكملاً للأنشطة الرسمية.

إن فناء هذا النوع من الأنشطة الذى أصبح حقيقة اليوم فى الجزائر وفى غيرها من الدول النامية. بفعل الحداثة وآلياتها المتنوعة، سيحرم

مجتمعات وشعوب الدول النامية النظر إلى أنفسهم بأم أعينهم[٧] فحسب الديوان الوطنى للإحصائيات(O.N.S) فمن بين ١٠٠ حرفة من الحرف التقليدية الأصلية والمنتشرة فى مختلف ربوع الجزائر الواسعة والمتنوعة بثقافتها ومناخها فإنه لم يبق منها سوى ٥%[٨]. فأين صناعة السروج والنسيج التقليدى للبرنوس وخياطته التقليدية، وصناعة أدوات الزينة بالنسبة للمرأة وغيرها كثير. إن اندثار هذا النوع من الحرف يلحق أضراراً اقتصادية وثقافية فنية جسيمة. فإذا كانت الأضرار الاقتصادية معروفة وقابلة للتعويض مادياً، فإن الآثار الثقافية يصعب تقديرها وهى فى اعتقادنا جزء لا يتجزأ من الأعمال الفنية الثمينة والتى لا يخضع تقييمها (السعر) لا إلى تكاليف الإنتاج ولا إلى المنفعة كما ورد فى فلول نظرية القيمة، بقدر ما يخضع لقدرات ومواهب ساهمت العديد من العناصر فى بلورتها وتجسيمها، فالزربية التقليدية الإيرانية تعبر بقوة عن نوع من الإبداع الذى لا يمكن نقله بسهولة لمناطق جغرافية كما تعجز التقنية الحديثة عن إعادة إنتاجها وهذا ما جعل قيمتها فى الأسواق العالمية لا تضاهيها أى قيمة.

إن هذا النوع من الأنشطة وغيرها كثير يقتضى من السلطات العمومية تدعيمه مادياً ومعنوياً وماليا لضمان تواصل هذا الحرف ذات القيمة التنافسية العالية.

ب- القطاع غير الرسمى القابل للتأهيل: وهى مجموع الأنشطة القابلة للتحول من الإطار غير الرسمى إلى الإطار الرسمى وهى الأنشطة التى تتعلق بالمهن الحرة كالتجارة والحدادة والخياطة وأعمال البيوت والبستنة والبناء والكهرباء وغيرها من الأنشطة الكثيرة وتقتضى من السلطات العمومية توفير المناخ المحفز على التحول إلى السوق الرسمى كالتسهيلات الإدارية ومحاربة البيروقراطية والتخفيضات الجبائية وبالخصوص فى ظروف

الركود الاقتصادى الذى تعانى منه كثير من الدول النامية ولا مفر أيضاً من إصلاح المنظومة التشريعية والقانونية وجعلها أكثر قدرة على حماية القطاعات الإنتاجية الرسمية من انتهازية الممارسات الطفيلية الخطيرة، وذلك بإنشاء هيئات متخصصة تخول لها صلاحيات واسعة فى مراقبة وردع مثل هذه الأنشطة.

إن الاقتصاديات الناشئة مطالبة بإدراج ما يسمى ببرامج الثقافة أو التربية الاقتصادية التى تسمح بتلقين المواطن ومن خلال وسائل الإعلام وغيرها، القيم الاقتصادية الإيجابية والتى منها العزوف عن الممارسات والأنشطة الموازية.

ج- **الأنشطة غير الرسمية وغير المشروعة**، والمحظورة قانوناً والتى تنعكس آثارها على الفرد والمجتمع على حد سواء تقتضى إرادة سياسية ومجتمعية قوية تسمح بتعبئة وتجنيد الوسائل الكفيلة بمحاربتها وبمنع انتشارها.

الخاتمة

على ضوء التحليل السابق تبين لنا أن الاقتصاد غير الرسمى لم يعد فى مجمله يرتدى الثوب القديم الأصيل، والذى لا يحتاج إلا إلى نوع من التطوير ليصبح أكثر انسجاماً وتكاملاً مع القطاع الرسمى وليحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول فهو اليوم أكثر تأثراً بإفرازات العولمة السلبية والتى تسللت إلى أوطاننا من خلال قنوات متعددة.

ولتجد الأنشطة غير الرسمية فضاءً ملائماً لان تتوسع وتتكاثر وتتجاوز الحدود المشروعة لتلحق أضراراً محدقة باقتصادياتنا الناشئة.

ومن أجل صد مخاطر هذه الأنشطة الفتاكة فإنه بات من الضرورى التمييز بين ثلاثة أنواع من الأنشطة والتى تشكل الاقتصاد غير الرسمى على النحو الذى أشير إليه من قبل.

الهوامش:

1) Ahmed Henni "Essai sur l'économie parallèle: cas de l'Algérie E.N.A.G. 1991, p. 20.

٢) رمزى زكـــي، "العولمـــة الماليـــة". دار المستقبل العربى ١٩٩٩، ص ١٣٣.

3) Finance et Développement: Publication du Fonds Monétaire International: Juin 1998 p. 28.

٤) رمزى زكى، مرجع سابق، ص ١٣٤.

٥) الندوة: نشرة منتدى البحوث الاقتصاديـة للدول العربية وإيران وتركيا. المجلـــد الرابع، العدد الثانى، ســبتمبر/ أكتوبــر ١٩٩٧، ص ١٠.

6) S. LATOUCHE: "La planète des naufragés: essai sur l'après développement": La découverte/ essais: 1998, p. 118.

7) Arturo Escador: Celebration of Common Man: document renéoté 1988: p. 11. Repris par Latouche: op cit. p. 116.

٨) دليـل الإحصائيـات الصـادر عـــن L'O.N.S. ١٩٩٥.

ندوة

حول إعادة تدوير المخلفات ومعالجة النفايات الصناعية

القاهرة ٢٧/٢-٣/٣/٢٠٠١

عقدت ورشة العمل حول إعادة تدوير المخلفات ومعالجة النفايات الصناعية وذلك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة خلال الفترة ٢٧/٢-١/٣/٢٠٠١ بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومنظمة العمل العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والهيئة العامة للتصنيع وشركة السكر والصناعات التكميلية وبمشاركة أكثر من (٢٠٠) مشارك من معظم الأقطار العربية.

تضمنت أعمال الورشة ست جلسات عمل وجلسة ختامية تم خلالها عرض ٥٠ ورقة عمل دارت حول المحاور التالية:

- الوضع العربى بالنسبة للمخلفات الصناعية.
- الإدارة المتكاملة للمخلفات والنفايات الصناعية.
- أساليب وتكنولوجيا تدوير المخلفات الصناعية.
- أساليب وتقنيات المعالجة والتخلص الآمن من النفايات الصناعية.
- استخدام التكنولوجيا النظيفة فى الصناعة.
- سلامة بيئة العمل في تدوير المخلفات ومعالجة النفايات.

وبعد عرض ومناقشة أوراق العمل توصلت الورشة إلى التوصيات التالية:

أولاً: توصيات موجهة للدول العربية:

- عند إعداد دراسات الجدوى للمشاريع الصناعية الجديدة ضرورة تقييم الأثر البيئى للمشروع وبيان تكلفة الحد من الملوثات الناتجة منه.
- الاتجاه إلى استخدام المواد والمعدات ذات التكنولوجيا الصديقة للبيئة وإن كانت ذات كلفة استثمارية أعلى فقد تكون تكلفة التخلص من

المخلفات والنفايات أعلى من تكلفة هذه الاستثمارات على المدى الطويل.

– التخطيط المسبق ومراعاة الاعتبارات البيئية في المناطق الصناعية وخاصة الجديدة.

– التوسع في استخدام التكنولوجيا الأنظف المتعلقة بتدوير وإعادة استخدام وتدوير المخلفات الصناعية وذلك للحد من إهدار الموارد الطبيعية والاستفادة من القيمة الاقتصادية لهذه المخلفات واستخدام الطرق الحديثة للمعالجة الآمنة للنفايات الصناعية.

– وضع استراتيجيات متكاملة للحد من التلوث الصناعي وإعادة تدوير المخلفات والتخلص الآمن من النفايات تأخذ بنظر الاعتبار المقومات الرئيسية التالية السياسات والبنيان المؤسسي والتشريعات وآليات تنفيذها والتجهيزات الأساسية والموارد البشرية المدربة وتوافر مصادر التمويل اللازمة والتوعية الجماهيرية.

– دعوة كل منشأة إنتاجية لاتباع منظومة للإدارة المتكاملة للمخلفات الصناعية تعمل على:

- تحسين بيئة العمل.
- الحد من الملوثات عند المنبع.
- إعادة الاستخدام والتدوير داخل المنشأة.
- معالجة النفايات.
- التخلص الآمن من النفايات العادمة.

– دعوة رجال الأعمال والمستثمرين لإنشاء شركات تجارية تعمل على الترويج والتسويق للمخلفات الصناعية والتي يمكن استخدامها كمادة أولية بصورة آمنة.

– دعوة الشركات ذات النشاط القطاعي الواحد للتعاون مع المراكز البحثية القائمة أو إنشاء وحدات بحثية بشكل مشترك تعمل على اختيار أفضل التقنيات للحد من التلوث وإعادة التدوير للمخلفات بشكل اقتصادي.

– قيام الأجهزة المسئولة عن البيئة في الدول العربية بتقديم المعونة الفنية والمشورة للقطاعات الصناعية والقطاع الخاص بشأن إعادة التدوير والاستفادة من المخلفات.

- تعديل النمط الحالى لمنظومة مواد التعبئة والتغليف للمساهمة فى التقليل من حجم المخلفات وتشجيع استخدام المواد القابلة لإعادة التدوير ووضع علامة القابلية للتدوير أو إعادة التدوير على العبوة.

- الإسراع بالنظر فى التصديق على التعديلات والبروتوكولات المرتبطة بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالمخلفات الخطرة مثل اتفاقية بازل لتأثيرها على الدول العربية.

- التأكيد على أهمية توفير شروط الصحة والسلامة المهنية وتوفير بيئة عمل سليمة وآمنة وذلك من خلال:

* تطوير التشريعات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية وبيئة العمل فى الدول العربية وفقاً للتطورات التكنولوجية والتقنية والتقدم العلمى فى هذا المجال.

* التصديق على اتفاقيات وتوصيات العمل العربية الخاصة بالسلامة والصحة المهنية وبيئة العمل مما يساعد فى تحسين ظروف العمل وتوفير حماية أفضل للقوى العاملة العربية من المخاطر المهنية والأضرار الصحية.

* إن تدوير ومعالجة المخلفات الصناعية بالطرق المناسبة والحد من مختلف الملوثات الصناعية والسيطرة عليها من مصدر تكوينها من شأنه فى نفس الوقت الحد من تكاليف معالجة الأضرار التى قد تصيب العاملين.

* بذل المزيد من المجهودات فى مجال رفع الوعى البيئى والصحى لدى القوى العاملة العربية وتدريبها على مختلفة وسائل السلامة والوقاية من الإصابات المهنية وتطوير قدراتها الإنتاجية وفقاً لطرق العمل الآمنة.

ثانياً: توصيات موجهة للمنظمات العربية والإقليمية:

- دعوة المنظمات العربية الإقليمية والدولية والاتحادات العربية النوعية لتعزيز جهودها فى مجال دعم القدرات العربية وتنمية الموارد البشرية المدربة فى مجال التحكم فى التلوث الصناعى واستخدام التكنولوجيات الأنظف.

- دعوة كل من الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وبرنامج الأمم

المتحدة للبيئة للعمل على إنشاء مركز إقليمى عربى للإنتاج الأنظف لتقديم الدعم والمشورة الفنية فى هذا الخصوص للدول العربية.

– دعوة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بإنشاء قاعدة معلومات ضمن شبكة المعلومات الصناعية عن المخلفات الصناعية تتضمن نوعياتها وأماكن تواجدها لتسهيل الاتصال وتبادل المعلومات بين منتجى ومستخدمى هذه المواد على المستويين القطرى والعربى بهدف الترويج لإعادة استخدامها.

– دعوة الجهات المنظمة لورشة العمل لطبع وتوزيع مداولات الورشة على أوسع نطاق ممكن للاستفادة والاسترشاد مما تضمنته أوراق العمل والأوراق القطرية والخلفية من معلومات هامة ومفيدة وخاصة حول المردود الاقتصادى لإعادة تدوير المخلفات.

– دعوة المنظمات العربية والإقليمية لتنسيق الجهود بشأن عقد ورش العمل المتخصصة حول تدوير المخلفات ومعالجة النفايات تتناول إحداها مناقشة الآليات الاقتصادية اللازمة لتنفيذ مشروعات التدوير والاستفادة من المخلفات والنفايات الصناعية والزراعية والقمامة والتشريعات المطلوبة لتعضيد تلك الآليات.

– دعوة المنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية لإعداد دليل استرشادى لإدارة وإعادة تدوير المخلفات الصناعية.

– دعوة الجهات المنظمة لأعمال ورشة العمل لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات.

عرض كتاب

عالم إسلامي بلا فقر

رفعت السيد العوضى

إصدار سلسلة كتاب الأمة ـ قطر ـ العدد ـ ٧٩ ـ رمضان/١٤٢١هـ السنة العشرون

عرض: أسامة عبد المجيد العانى*

المحنة التى يواجهها باحثو الاقتصاد الإسلامى، هى رفض الكثيرين توظيفهم الإسلام لحل المشاكل التى تواجه مجتمعاتنا، ولا يقف الأمر عند حدود هذا الرفض فحسب، بل اتهام هؤلاء الباحثين بالماضوية.

هذا ما يتناوله الأستاذ الدكتور/ رفعت السيد العوضى فى مقدمة كتابه القيم (عالم إسلامي بلا فقر)، الذى صدر عن سلسلة كتاب الأمة التى تصدرها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بعدد (٧٩) فى رمضان/ ١٤٢١هـ الموافق لكانون أول/٢٠٠٠، فى قطر. يقع الكتاب فى (٦٧٠) صفحة مشتملاً على مقدمة وثلاثة فصول.

ويمضى المؤلف فى مقدمته مفنداً هذا الادعاء الباطل من خلال إشارته إلى نقطة موضوعية وعملية ترتكز على أن إطلاق صفة الماضوية فى عدتها، يجب أن يكون وفقاً لذاتية الأفكار التى جاءت بها الدراسة وليس على التأريخ الذى تنتسب إليه، فمختلف النظريات العاملة على الفكر الغربى والموجهة له نشأت فى الماضى، مثل جدلية هيجل، ونسبية أينشتاين وغيرها، حتى أن صمويل هانتجيتون أكبر متطرفى العولمة المعاصرة عند تأصيله للعولمة ينطلق من التراث الماضى للعالم الغربى.

ينطلق المؤلف بفرضية فحواها أن المنهج الذى يقدمه عن علاج الإسلام للفقر تتوافر فيه كل مقومات الدراسات المستقبيلة ويثبت ذلك فى أمرين، الأول، أن الإسلاميات هى دراسة فى المستقبليات، والثانى، أن على المسلمين تخطيط مستقبلهم على أساس الإسلام فمع صلاحيته وكفاءته، فهو

* كلية الإدارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية ـ بغداد ـ العراق.

القادر على حفظ خصوصيتهم بين أمم الأرض.

منهج الإسلام للقضاء على الفقر هو عنوان الفصل الأول. فعلى الرغم من تعدد أشكال الفقر فى المجتمعات البشرية، يبقى التقليدى منها هو وجود فقير مقابل غنى. وتبرز صورة جديدة للفقر، أوجدها النظام الاقتصادى المعاصر، أحد عناصر العولمة إذ يتبنى نظرية ٢٠-٨٠ أى أن ٢٠% من سكان العالم يكونون بالقوة أغنيائه ويفرض على الـ ٨٠% الباقين الفقر.

لم يثبت تاريخياً القضاء على الفقر، إلا فى عصر واحد وذلك فى المجتمع الإسلامى على عصر عمر بن عبد العزيز رحمه الله ولم يكن لذلك مثيل فى تاريخ المجتمعات البشرية، هذا الأمر يوجه رسالة للباحثين (مسلمين وغيرهم) فى ضرورة دراسة المنهج الإسلامى الذى انتج تطبيقه هذه النتيجة الفريدة، ذلك لان المجتمعات البشرية جميعها بحاجة لتواجه به أخطر مشكلة اجتماعية تهدد أمنها واستقرارها.

صحة العقيدة الإسلامية هى الأسلوب الأول لمواجهة الفقر وتشتمل على ثلاثة عناصر (الفهم الصحيح للقضاء والقدر بشأن الفقر. إذ أن تعلق الفقراء بهذه الحجة باطل ويتنافى مع الأمر بالسعى والأخذ بالأسباب، والثاني لصحة العقيدة يتمثل فى الفهم الصحيح للتوازن بين الموارد الاقتصادية وحاجات البشر وهذا عكس الندرة التى يتبجح بها الاقتصاد الوضعى، يثبت ذلك من خلال التحليل الاقتصادى لقوله تعالى فى سورة الحجر (والأرض مددناها وألقينا فيها رواسى وأنبتنا فيها من كل شىء موزون، وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين، وإن من شىء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم) إذ يسع النص التوازن بين الحاجات والموارد الاقتصادية وكذلك التوازن ما بين الموارد الاقتصادية بعضها مع بعض وأخيراً التوازن بين حاجات الفرد الاقتصادية بعضها مع بعض مما يجزم بنفى مشكلة الندرة فى الرزق آنياً ومستقبلياً. أما العنصر الثالث لصحة العقيدة فيظهر فى خلال

ملكية الاستخلاف، فمن غير الممكن دراسة أسباب الفقر ووسائل علاجه بمعزل عن نمط الملكية السائدة في المجتمع، فبموجب الاستخلاف تتهيأ البيئة العقيدية التى يبادر فيها صاحب الملكية لتوظيفها فى معالجة مشكلات المجتمع.

الأسلوب الثانى: لعلاج الفقر هو التخصيص الصحيح للموارد الاقتصادية، ذلك التخصيص الذى يضمن ثلاثة أنواع منه (تخصيص بين القطاع العام والخاص، وآخر بين الجيل الحالى والأجيال القادمة والتخصيص داخل القطاع العام)، هذا ما ينفرد به الاقتصاد الإسلامى أما المثال على النوع الأول فى التخصيص فهو (حمى الموات) على عصر عمر بن الخطاب رضى الله عنه، والمثال على النوع الثانى فهو عدم قسمة ارض السواد على عهده أيضاً، أما الثالث فيضع الدولة أمام مسئوليتها الحقيقية لمواجهة الفقر من خلال حصر مواردها المملوكة لتتصدى بها للفقر، وبهذا تفند ادعاءات العولمة المعاصرة فى عدم مسئولية الدولة عن الفقر.

الأسلوب الثالث: هو إدارة الاقتصاد عن طريق التخطيط للقضاء على الفقر، ويمكن الاستدلال على ضرورة اتباع هذا الأسلوب من خلال عدد من القواعد الفقهية الموظفة لعلاج الفقر منها (تصرف الإمام منوط بالمصلحة، تحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام والضرر الأشد يزال بالأخف منه).

منهج الأولويات الاقتصادية ودوره فى علاج الفقر وذلك على النحو الذى تبينه مقاصد الشريعة (ضرورية وحاجية وتحسينية)، فبهذا التطبيق المنهجى الإسلامى للأولويات يمنع تبديد الموارد والإسراف فيها ويوفر السلع الضرورية وبفعالية الآليات المصاحبة للمنهج يتم معالجة الفقر، ومثلث الأولويات فى الاقتصاد الإسلامى الأسلوب الرابع لعلاج الفقر.

وإذا كان الإسلام يقدم على حل مشكلة الفقر من خلال النشاط الإنتاجى ومن إدارته الرشيدة للاقتصاد

ومن خلال تحمل الدولة لمسئولياتها ابتداء بعدها يلجأ إلى أسلوب استخدام التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء. وحتى استخدام التحويلات يجرى وفقاً لمرحلية محكمة، أول هذه المراحل الزامية وذلك عن طريق (النفقة الواجبة على مستوى الأسرة والزكاة المفروضة على النصاب على مستوى المجتمع)، المرحلة الثانية لاستخدام هذه التحويلات تكون طوعية ذلك يحث الإسلام على الصدقة التطوعية وهى مرحلة تكميلية لما سبق، وقد يظل المجتمع الإسلامى. ثانياً فى الفقر حتى باستخدام المرحلتين السابقتين عندها يتم اللجوء إلى التشريع الإلزامى مرة أخرى من خلال التوظيف/ الضرائب. وقد تحققت مزايا رائدة فيما يخص هذه التحويلات، فشمل الضمان الاجتماعى فى الإسلام فئات ليس بمعهود رعايتها فى النظم الوضعية ـ كالمدين وابن السبيل واشتملت على موارد غير معروفة لما سواها تمثلت فى الكفارات.

يتضح بأن منهجية الإسلام فى القضاء على الفقر سعت إلى توفير فرص العمل وبذلك الدخل عن طريق الأساليب الأربعة الأولى، أما الفقراء الذين يظهرون بعد استخدام تلك الأساليب وهم غير القادرين على العمل فقد شرعت لهم الزكاة. ولا أدرى لماذا قصر المؤلف دور الزكاة على هذه الفئة، فى الوقت الذى شاعت فيه البحوث والدراسات التى تعيب اقتصار دور الزكاة على الجانب التوزيعى فقط، إذ أن دورها الإنتاجى لا يقل أهمية فى عملية التوظيف وخلق فرص العمل.

الفصل الثانى فى الكتاب تناول منهج اقتصاديات العمل فى الإسلام وتوظيفه فى القضاء على الفقر. يمهد المؤلف لهذا الفصل فى كون الحديث عن العمل هو حديث عن العنصر البشرى والتنمية البشرية، بعبارة أخرى حديث عن دور الإنسان فى تقدم المجتمع وتنميته. والدراسات الحديثة تحاول إظهار أثر (العنصر الثقافى) على الإنسان وبذلك أثره على تخلف المجتمع أو تقدمه، والعنصر الثقافى يشتمل على جميع آفاق الثقافة والتراث وكذلك الدين. ومن هنا تظهر

النوايا الخبيثة لبعض هذه الدراسات، إذ أنها ترى أن الجانب الثقافى في المجتمع الإسلامى سلبى التأثير، أى أن الإسلام (بعبارة أخرى) هو سبب تخلف هذه المجتمعات. واقع حال العالم الإسلامى بشبر إلى أن ضعف مساهمة العنصر البشرى يرجع إلى انخفاض حجم الاستثمارات ذات الطبيعة الاجتماعية وليس بسبب العنصر الثقافى وبذلك يتضح السبب الرئيسى للفقر فى العالم الإسلامى.

مباحث هذا الفصل تسعى لبرهنة فرضية مفادها فى كون الإسلام من حيث تشريعاته يمثل ثقافة التطور والارتقاء. وتتم البرهنة من خلال استعراض أهمية الوقت فى الإسلام وفى إطار (اقتصاديات الوقت) كما هو شائع فى الأدبيات المعاصرة، يبرز الباحث دور الصلاة فى تخطيط أوقات اليوم، فتوزيع هذه الأوقات ما بين النهار والليل يمثل توزيعاً ذا طبيعة خاصة، فالوقت ما بين صلاتى الفجر والظهر أطول نسبياً من غيره لبقية الأوقات ذلك لأن هذا الوقت يمثل ذروة العمل الاقتصادى وبذلك وفر للعمل وقته الملائم، أما الأوقات ما بين صلاتى الظهر والعصر، ثم ما بين العصر والمغرب يقتربان في المساواة وكلاهما أقصر في الوقت ما بين صلاة الفجر والظهر، إذ أن قدرة الشخص على العمل بدأت تضعف، ولهذا فهو يحتاج إلى وقت للراحة، أما أقصر الأوقات فهو ما بين صلاتى المغرب والعشاء. هذا التوزيع لأوقات الصلاة على النهار والليل يربى المسلم على كيفية التخطيط لوقته وفقاً للاعتبارات الموضوعية الآنفة. والشخصية الإسلامية التى تكون يقظة لأوقات الصلوات على امتداد اليوم، تكون مراقبة للوقت وحريصة عليه ويصبح مكوناً من مكوناتها العقلية والسلوكية.

يتميز الاقتصاد الاسلامى فى إبرازه لقيمة العمل من حيث توظيفها للقضاء على الفقر، فيضع قواعد لتنظيم أجر العمل (دون الاعتماد على آلية السوق أو الإخضاع لمركزية الأسعار)، فيشرع ابتداء أحد الكفاية التى لا ينبغى أن تكون فيه مستويات الأجور أدنى فيها بأى حال من

الأحوال ويكون ذلك معلوماً للعامل ولصاحب العمل، بعدها تترك الحرية لقوى السوق لتتفاعل فيما بينها لتحديد مستويات الأجور، مع أن هذه الحرية تخضع لضوابط حاكمة ومنظمة فلا يترك لها العنان، وتتدخل الدولة عند حدوث اضطراب للعلاقة فيما بين العامل ورب العمل.

التميز الثانى الذى حققه الاقتصاد الإسلامى هو السبق الذى حققه فى مجال دور العمل في تحديد قيمة السلعة وبالتالى يسبق تحليلات سميث وريكاردو ومن ثم استنباط فائض القيمة على يد ماركس وذلك من خلال زاويتين، الأولى فى الزاوية الزمنية فطروحات ابن خلدون فى مقدمته إشارات إلى دور العمل فى القيمة عندما قال (فالمفاد المقتنى فى قيمة عمله)[1] والسبق الثانى هو ذكر ابن خلدون فى أن العمل هو أحد محددات قيمة السلعة وليس الوحيد وذلك حين يقول فى مقدمته (وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها، فتجعل له حصة في القيمة عظمت أو صغرت)[2]

لم يغفل الإسلام دور الحافز الاقتصادى في العمل، ذلك ما جسدته السيرة الفعلية والقولية للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، أشهر ما ورد الحديث الذى أخرجه البيهقى (من أحيا مواتاً في الأرض فهو أحق به، وليس لعرق ظالم حق)، إن إعطاء حق التملك لمحيى الأرض دليل على الحافز الذى يوفره الإسلام للموارد المهملة، كى تستغل وبذلك يفسح المجال فى توفير العمل ويحارب الفقر.

أشارت مختلف التجارب العالمية إلى ما للعنصر البشري من أهمية فى صنع التقدم المادى ومجابهة التحدى الحضارى، إلا أن ذلك يتطلب توفير استثمارات ذات طبيعة اجتماعية تمكن العنصر البشرى من الاضطلاع بمسئولياته. إن الدراسة المقارنة لمتوسط دخل الفرد في العالم الإسلامى وبالتالى الإنتاجية الاقتصادية للعنصر البشرى فيه منخفضة جداً بالمقارنة مع مجموعة الدول المتقدمة، وسبب ذلك انخفاض الاستثمارات الاجتماعية الموجهة للعنصر البشرى فى الدول

الإسلامية والمتمثلة (بالرعاية الصحية والمياه المأمونة والصرف الصحي). كما أن حالة الأمية خطيرة جداً في المجتمع الإسلامي فثلثه يعانى فى (٥٠ – ٧٠%) كمتوسط للأمية من مجموع حجم السكان، إن تزايد معدلات الأمية يدل على انخفاض قيمة العمل من الوجهة الكمية معبراً عنه بالأجر وبالتالى تدنى مساهمته في الناتج القومى. ولا يغفل الباحث فى هذا المجال التذكير بضرورة غرس قيم الإسلام بشأن الوقت عند أفراد المجتمع ويتسنى ذلك بتعبئة تتولاها أجهزة التعليم والإعلام على حد سواء، كذلك فإن مستويات الأجور فى العالم الإسلامى لا زالت متدنية كمتوسط، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر بمستوياتها كى تغطى حد الكفاية وربطها بالإنتاجية. ويبقى توجيه الموارد نحو السياسات الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعى والتعليمى مسألة حتمية بغية النهوض بالمستوى الصحى ومحاربة الأمية، الأمر الذى سيؤول إلى زيادة القيمة الكمية للعمل وبالتالى مردوده الاقتصادى والاجتماعى.

الموارد الاقتصادية للعالم الإسلامى عالجها الفصل الثالث، ويشير الباحث إلى أن التحليل الاقتصادى في الاقتصاد العلمانى قاد إلى (التشاؤمية) وذلك عند دراسته للموارد الاقتصادية، أربعة عناصر أدت إلى هذه التشاؤمية هى فشل تناسق المصالح بين الطبقات الاجتماعية، حتمية حدوث الأزمات الدورية الناجمة عن تناقص الأرباح، نظرية مالتوس فى السكان مع موانعها الإيجابية والسلبية، والعنصر الأخير هو مفهوم الندرة، ندرة الموارد الاقتصادية قياساً إلى تعدد الحاجات. على الضد من ذلك تنهض تفاؤلية الإسلام بشأن الموارد الاقتصادية، إذ يبطل القرآن الكريم قضية الندرة وتبطل التشاؤمية فى الآيات التى ذكرت فى الصفحات السابقة.

يناقش الكاتب (الموارد الزراعية في العالم الإسلامى) من خلال ثلاثة عناصر هى المناخ والمياه والأراضى

القابلة للزراعة ويتضح في ذلك أن العالم الإسلامى يقع فى منطقة تمثل قلب العالم تصلح من حيث المناخ لجميع أنواع الإنتاج الزراعى، وعلى الرغم من تعقد مشكلة المياه فى الوقت الحاضر، إلا أن هناك أحواض مياه تجمع دول العالم الإسلامى وتجسد فرضية مفادها تكون العالم الإسلامى من أقاليم متكاملة، فالتقسيم الحالى للعالم الإسلامى إلى دويلات يتصادم مع الواقع الاقتصادى وقصد من ورائه غرس الصراع فيه من جراء قسمة المياه وغيرها، أما الأراضى القابلة للزراعة فى العالم الإسلامى فتعانى من انخفاض نسبة استخدامها، فالوطن العربى باعتباره جزءاً من العالم الإسلامى، تبلغ مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فيه (١٩٨) مليون هكتار، إلا أن المساحة المزروعة منها لا تتجاوز الثلث من إجمالى المساحة. مما تقدم فالمشكلة ليست مشكلة موارد وإنما هى مشكلة سياسات اقتصادية، ولو صيغت بعملية وعقلانية لتمكن العالم الإسلامى بموجبها من الاكتفاء ذاتياً فى إنتاج الغذاء، وحدت من الفقر المنتشر فيه، الأمر الذى يبرهن على أن القضاء على الفقر فى الدول الإسلامية مكفول باستغلال الموارد المهملة فيه.

ثم يشير الباحث إلى موارد المعادن والطاقة فى العالم الإسلامى، ويتوصل إلى أن كل منطقة من مناطق العالم الإسلامى تتمتع بامتلاكها لمعدن معين أو أكثر، وبذلك فالعالم الإسلامى تتكامل مناطقه المتعددة على أساس الغنى في الموارد الاقتصادية، وبالتالى تدحض عبارة الذين يزعمون بغنى مناطقهم وطمع العالم الإسلامى فى ثرواتهم، هذا الزعم الموجود عند البعض كان سبباً فى تخلف التكامل الاقتصادى بين العالم الاسلامى.

يتناول الكاتب دراسته للطاقة من مدخل إقليمى، فيدرس النفط من خلال الدول الإسلامية فى غرب آسيا، ويتناول الطاقة فى الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز. أما البلاد الإسلامية غرب آسيا (شمل الأقطار العربية غرب آسيا مع مصر)، فجزء من هذه الدول لها شهرة

رئيسية فى إنتاج البترول وتصديره وخاصة (أقطار الخليج العربى) والأخرى سائرة فى هذا المجال. البيانات المعروضة ضمن هذه الفقرة أشارت إلى ظاهرة محدودية الكمية المستهلكة فى النفط داخل هذه المنطقة، الأمر الذى يدل على ضعف النشاط الصناعى بينها وبالتالى ضعف التقدم الاقتصادى لبلداتها. ومما يزيد الطين بلة أن الدول المتقدمة تمكنت فى التحكم فى سوق هذه السلعة بسبب تشرذم وفرقة الأقطار العربية. سعت الدول المتقدمة إلى تخفيض أسعار النفط وهذا سيؤدى إلى انخفاض الدخول المتحققة لتلك الأقطار ويستشهد الباحث بأسعار النفط خلال المدة ١٩٩٢ ــ ١٩٩٩ على الرغم من زيادة حجم الإنتاج للمدة ذاتها.

أما أحوال الطاقة فى كل من (أزبكستان، طاجكستان، تركمانستان، كيرغستان، كازاخستان، وأذربيجان) فترجع أهمية دراستها إلى سببين، أولهما، هو أن تحقيق التنمية الاقتصادية مرهون بإمكانية الحصول على الطاقة لإدارة آلة الحياة الاقتصادية فيها، كما أن ما تملكه من نفط على سبيل المثال هو الذى سيحدد مقدار الدخول المتحققة عند تصديره وسيصب ذلك فى التنمية الاقتصادية ثانياً.

أشارت البيانات المعروضة فى هذه الفقرة إلى وفرة الكميات المتاحة من الطاقة مقارنة بحجم السكان فى آسيا الوسطى والقوقاز، هذا الأمر له أهميته فى ضمان دورة الحياة الاقتصادية وتصدير كميات معقولة منه. ومن جهة أخرى أظهرت البيانات نتائج مخالفة للمنطق الاقتصادى منها أن جميع هذه الجمهوريات (مصدرة ومستوردة للطاقة فى آن واحد) وهذا أمر غير طبيعى على نطاق التجارة الدولية، وإذا ما خسر هذا التناقض يظهر لنا الدور الذى اضطلع به الاتحاد السوفيتى (سابقاً) فى وضع سياسات اقتصادية وغير اقتصادية تعمل على خلط وتشابك الأوضاع الاقتصادية فى الجمهوريات التى خضعت إليه لإعاقة تطوره من جهة ومنع أية محاولة للاستقلال أو الخروج من الاتحاد المفروض من جهة أخرى.

فكيرغستان غير منتجة للنفط ولا للغاز الطبيعى، إلا أن البيانات أشارت إلى أنها مصدرة لهما وينطبق القول نفسه على طاجكستان. كما سعت سياسات الاتحاد السوفيتى (سابقاً) إلى أن تتخصص جمهوريات المنطقة بتصدير المواد الأولية واستيراد المنتجات المصنعة. وحتى البيانات المقدمة عن حقيقة الإنتاج فى آسيا الوسطى والقوقاز لم تكن دقيقة عندما كانت تعرض من قبل الاتحاد السوفيتى ولأغراض مختلفة. الكتاب يعرض حالة تركمانستان كمجرد مثال على ذلك فعلى الرغم من حجم الاحتياطى الموجود فيها، إلا أن هناك إهمالاً واضحاً من صانعى السياسات السوفيتية لها من حيث عمليات البحث والتنقيب فيها، يرجع سبب ذلك إلى بعد تركمانستان عن الحدود الروسية من جهة وضعف العنصر السلافى من جهة أخرى، على العكس كانت حالة كازاخستان المتاخمة للحدود الروسية التى كانت عمليات البحث والتنقيب فيها واسعة، كذلك فإن درجة التطور الصناعى فيها مقارنة مع الجمهوريات الأخرى تعد متطورة نسبياً، هذه المتاخمة زيدت بوسائل أخرى هى زرع العنصر السلافى (٤٠%) من مجموع السكان فى كازاخستان، هذا الزرع العرقى أريد به استبقائها تحت سيطرتها وإطالة أمد نهبها، إضافة إلى إشاعة المشكلة العرقية إذا حاولت فك روابط الاستغلال. وحتى بعد زوال الاتحاد السوفيتى فإن تركمانستان تعانى من المشكلة ذاتها (استخراج النفط) إذ لم تحظ إلا بشركة أرجنتينية واحدة وبشروط غير ملائمة لها، أى أن السياسة التى مورست سابقاً ضدها تحت القهر الروسى تستكملها دول الغرب بعد استقلال الجمهوريات الإسلامية. ويرى العارض أن هناك هدفاً متعمداً من إهمال الدول الغربية لمنطقة آسيا الوسطى، يتمثل فى ترك الساحة خالية للنشاط الاستثمارى الاقتصادى للكيان الصهيونى وبذلك يضمن اليهود تحييد هذه الجمهوريات فى صراعها مع المسلمين ونهب مواردهم من جهة أخرى.

بعد هذه الدراسة المفصلة لإمكانيات العالم الإسلامى يصل

القارئ إلى استنتاج جلي مفاده هو تناقض وجود الفقر في العالم الإسلامي مع ما هو متوفر فيه من موارد اقتصادية أسبغها الله عليه. وبذلك يصبح عدم توظيف هذه المواد سبباً في انتشار الفقر فيه. وهناك أمر يجب الإشارة إليه هو أن عدم استغلال هذه الموارد يكون ناجماً عن عدم معرفة التقنية اللازمة لهذا الاستغلال أو الافتقار إليها، أو عدم معرفة الموارد أصلاً. وإذا ما استغلت هذه الموارد رغم قلتها إلى المجموع العام تنجم مشكلة أخرى تتمثل في تسخير المردود لفئة محدودة من أفراده بينما تحرم الكثرة الغالبة في الانتفاع منه.

ويقترح المؤلف عدداً من التوصيات منها تنشيط الدراسات التي تمكن العالم الإسلامي من معرفة موارده الاقتصادية وتحديث وتفعيل المؤسسات المالية الإسلامية كي تصبح قادرة على تشغيل مواردها المتاحة بحيث توجه لخدمة كل أفراد العالم الإسلامي، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تطبيق ما جاء به الإسلام من ضوابط للملكية فيما يخص الموارد الاقتصادية وفي تنظيماته للعمل أو أحكامه فيما يخص توزيع الدخول والثروات وفي التبادل.

إن المقت العالمي لموجة العولمة حتى من الغربيين أنفسهم، يحتم طرح البديل المضمون والقادر على مواجهتها وكبح جماحها، وهذا البديل موجود ينبغي تسليط الضوء عليه ويكمن في الرسالة التي اختارها سبحانه وتعالى خاتمة للرسالات، بعد صياغتها إلى منهج عمل ملموس معتمداً في أدق تفاصيله على الكتاب والسنة. إن محاولة الدكتور العوضي محاولة جريئة وحرية بالتقدير وبالاقتداء، إذ أنها انتقلت بالاقتصاد الإسلامي ــ بوصفه جزءاً في تشريع كامل ــ من إطار التنظيم إلى مجال التطبيق العملي من خلال مؤلفه هذا، ويبقى جهده هذا اجتهاداً يحتمل الصواب والخطأ، فإن كان صائباً وهذا ما أرجوه فله أجران وإن أخطأ لا قدر الله فله أجر واحد على الأقل.

(٢،١) ابن خلدون، المقدمة ــ دار القلم، ١٩٨٤ ص ٣٨٠-٣٨٢.

أضواء على الجديد في المكتبة الاقتصادية

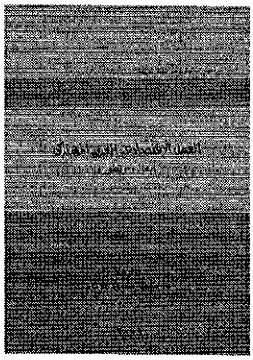

العمل الاقتصادى العربى المشترك

أبعاده وتطوره

محمد محمود الإمام

معهد البحوث والدراسات العربية

جامعة الدول العربية ــ ٢٠٠١

مع تنامى ظهور العولمة وانتشارها تنامت أيضاً عملية ارتباط الدول مع بعضها فى القرن العشرين ولكن ما يحدث على المستوى الإقليمى يتصف بالتراكم على نحو يكسب العلاقات بين دول الإقليم قدراً أكبر من التوافق ويجعلها تخضع للعمل المشترك لشعورها بما فيه من مكاسب وأن الرجوع عنه يمكن أن يكبدها خسائر.

وقد يصل التكامل فيما بين هذه الدول إلى الاندماج فى كيان واحد يحل محل الكيانات المتفرقة، إلا أن التجارب تشير إلى أن التمسك بالقطرية قد يقف حائلاً دون التحمس لإجراء التكامل بصورة مباشرة. إن التحديات التى يواجهها الاقتصاد العربى ونعنى بها الازدواجية التى تتمثل فى المواءمة ما بين تمسك الأنظمة العربية بالدولة القطرية وما بين الطابع القومى الذى يجب أن يواجه تلك التحديات يبرز أهمية العمل الاقتصادى العربى المشترك كواحد من المهام الجدية التى تواجه الاقتصاد العربى فالعمل المشترك يشمل أبسط صور التعاون وأعمق صيغ التكامل الإقليمى.

ويقدم هذا الكتاب دراسة شاملة ومفصلة عن العمل الاقتصادى العربى المشترك من حيث أبعاده وأهدافه العربية والمقترحات التى قدمت بشأن قيامه ومراحل الوحدة الاقتصادية وأهداف اتفاقية الوحدة ووسائلها.

كما يتناول التطور التاريخى للتكامل الاقتصادى العربى منذ بداياته واتفاقية إقامة السوق المشتركة وتطوير المدخل التجارى وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحرير المدفوعات الجارية وتبادل المعلومات التجارية.

وعلى المحور المالى والنقدى يقدم لنا المعونات المالية العربية والمؤسسات المالية العربية ثم ينطلق إلى تطوير الأسواق المالية العربية.

ويوضح الكتاب أهمية المشروعات المشتركة كمدخل للتكامل والعقبات التى تواجه إنشائها. ثم يتناول موضوع التنسيق على المستوى الاقتصادى الكلى بين المنظمات وأنشطة العمل المشترك كما يقدم أمثلة على التكاملات الإقليمية الجزئية مثل تجمعات وادى النيل والمغرب العربى ومجلس التعاون الخليجى. وأخيراً يختتم الدراسة بنظرة عامة إلى مستقبل العمل المشترك.

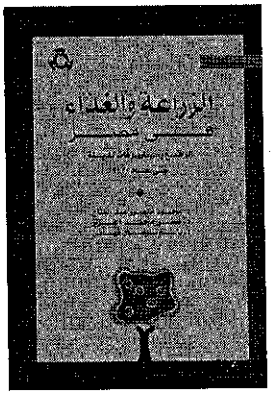

الزراعة والغذاء فى مصر
الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠
محمود منصور عبد الفتاح
نصر محمد القزاز ــ باسم سليمان فياض
منتدى العالم الثالث ــ مكتبة مصر ٢٠٢٠
دار الشروق ــ الطبعة الأولى ٢٠٠١م

فى إطار المشروع البحثى مصر ٢٠٢٠ الغذاء والزراعة اهتمت الدراسة بتطوير العجز الغذائى فى مصر وتحليل البيانات الخاصة بأنماط الغذاء ومدى وفائها باحتياجات السكان كما اهتمت أيضاً بدراسة آفاق التطور المستقبلى للزراعة المصرية فى عام ٢٠٢٠ فى ظل فروض محددة جرت صياغتها فى إطار سيناريوهات مختلفة حددها المشروع.

وشملت الدراسة أربعة فصول.

تناول الفصل الأول المعوقات الموردية للإنتاج الزراعى وأهمها الموارد الأرضية والعوامل المرتبطة بسوء الاستغلال الزراعى والتدهور النوعى للإنتاجية ومختلف القضايا الأساسية المتعلقة بمشروعات التوسع الأفقى وملكية الأرض الزراعية وترشيد استخدام المياه وتطوير مشروعات الرى والاعتماد المتزايد على استخدام مياه الصرف الزراعى والمياه الجوفية كذلك ناقش هذا الفصل الموارد الحيوية والمؤسسات الزراعية البحثية، والعمالة الزراعية.

أما الفصل الثانى فقد تناول التركيب المحصولى للإنتاج الزراعى وإنتاج المحاصيل التصديرية وتنظيم استغلال الموارد المائية فى الزراعة وتحقيق نوع من التوازن بين الإنتاج لغذاء الإنسان والحيوان وبين الإنتاج للتصدير وتوفير مواد خام للصناعة.

وفى الفصل الثالث رصدت الدراسة زيادة الاستهلاك خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٦ التى شابها فى بعض الأحيان جوانب القصور التى أدت إلى نشأة نمط استهلاكى غذائى غير سوى من ناحية الاحتياجات الغذائية على مستوى كل من الريف والحضر.

أما الفصل الرابع فقد قدم تصوراً للملامح الكيفية والكمية للقطاع الزراعى فى ظل ثلاثة سيناريوهات من سيناريوهات المشروع البحثى الخمسة، كما حدد الملامح الكمية لقطاع الزراعة عام ٢٠٢٠ فى حالة السيناريوهات البديلة وقارن فيما بينها.

مسيرة الاقتصاد العالمى

فى القرن العشرين

تأملات فى النمو والأزمات والفوضى

منير الحمش

الطبعة الأولى ــ الأهالى

دمشق: ٢٠٠١

يقدم هذا الكتاب تتبعاً لمسيرة الاقتصاد العالمى فى القرن العشرين وأهم محطات هذه المسيرة وخاصة القضايا الاقتصادية الرئيسية بعد الحرب العالمية الثانية وظهور مؤسسات بريتون وودز ومنظمة الجات، كما يوضح لنا رؤية شاملة لأزمة الاقتصاد العالمى خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٩ وخاصة أزمة النظام النقدى العالمى وأزمة النفط ومشكلة المديونية، ومأزق التنمية فى العالم الثالث، وسقوط الاشتراكية السوفيتية،والكساد والتضخم فى الاقتصاد الرأسمالى وكلها قضايا يصعب جمعها فى كتاب واحد.

ومن هنا يقدم الكتاب للقارئ العربى غير المتخصص عناصر أزمة الاقتصاد العالمى التى تعمقت فى التسعينات والعلاقات المتبادلة بين تلك الأزمات وكيف يتأثر بها مستقبل الوطن العربى على كافة الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما يقدم الكتاب لنا أيضاً رؤية معمقة لأهم قوى التغيير الفاعلة فى الاقتصاد العالمى مثل الثورة العلمية والتكنولوجية والشركات متعددة الجنسية والتكتلات الاقتصادية الدولية الجديدة. هذا بالإضافة إلى معالجة قضايا العولمة وتداعياتها والجدل السائر حول الدولة والعولمة، وحول أهم القضايا النظرية للاقتصاد السياسى التى دار حولها الجدل خلال الربع الأخير من القرن العشرين مثل:

الليبرالية الجديدة، الاقتصاد الكينزى الجديد، الاشتراكية عند نهاية القرن العشرين، مقولة الطريق الثالث وهى كلها قضايا هامة تحتاج إلى المزيد من التمحيص من جانب الساسة والمفكرين العرب.

ويختتم الكتاب بمناقشة هموم العرب والدول النامية عند نهاية القرن العشرين وأهم التحديات التى تواجه الاقتصاد العربى مع بداية الألفية الجديدة.

وقد أثار الكتاب العديد من القضايا المطروحة على الساحة الاقتصادية على الصعيدين العربى والعالمى، وقدم محاولة هامة لإنضاج الحوار حول كل هذه القضايا بتعقيداتها وتداعياتها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

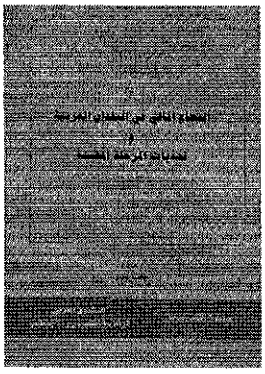

القطاع المالى فى البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة
تحرير: محمد الفنيش
وقائع الندوة المتعقدة فى ٢-٣ إبريل (نيسان) ٢٠٠٠
أبو ظبى ــ الإمارات العربية المتحدة
صندوق النقد العربى/ الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى بالتعاون مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى

فى الوقت الذى أصبحت فيه الاستثمارات الخاصة من أهم المحركات الرئيسية للاقتصاد العالمى، كما أصبح جذب الاستثمار الخاص يمثل أسبقية لجميع الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء لأهميته فى تحقيق النمو الاقتصادى، أدت الاستثمارات الخاصة المباشرة بتلك الدول إلى تطوير القوانين والأنظمة الاستثمارية وتبنى سياسات اقتصادية ومالية جديدة كدعامة رئيسية لتطوير الاقتصاد الوطنى وتعديل برامج التنمية. ولذلك يأتى موضوع الندوة فى وقت تشهد

فيه دول العالم مراجعة للأسس التى قامت عليها هندسة النظـــام المـــالى العـــالمى خاصة بعد الأزمات المالية الأخيرة التى شهدتها بعض مناطق العالم، وتمثلت تلـــك الهندسة فى مجموعة من الأسس والإجـــراءات التـــى تشـــمل سياســـة الإقـــراض المصرفية، وتنظيم المنافسة بين المؤسسات المالية، وحريـــة التحويـــلات الماليـــة، وإدارة محافظ القروض الحكومية، كما تمثلت تلك الهندسة فى علاقة ثلاثيـــة بيـــن الحكومات والمؤسسات المالية الوطنية والمنظمات الدولية المتخصصة.

وتناولت الأوراق المطروحة فى الندوة بالتفصيل توجهات هندســـة النظـــام المالى العالمى وانعكاساتها على الأنظمة المالية العربية، والمستثمرين المؤسســـين ومؤسسات الادخار التعاقدى، وتنمية أســـواق رأس المـــال فـــى مصـــر والأردن والمغرب وتونس، ثم متطلبات تطوير القطاع المالى ورفع أدائـــه وكفاءتـــه فـــى استقطاب وتوظيف المدخرات طويلة الأجل. كما استعرضت تجارب الدول العربيـــة فى مجالات إصلاح القطاع المالى والمصرفى.

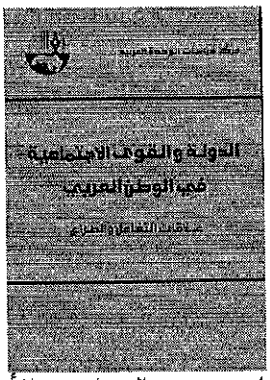

الدولة والقوى الاجتماعية فى الوطن العربى

علاقات التفاعل والصراع

تأليف: ثناء فؤاد عبد الله

مركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة الأولى ــ بيروت ٢٠٠١م

تعيش الأمة العربية كمجتمعات ودول أزمة حادة متعددة الجوانب والأبعـــاد تهدد أسس ومقومات وجودها، بحيث أن كل واحد منها يكاد يشكل فى حـــد ذاتـــه أزمة قائمة، لذلك فإن محاولة تحديد طبيعة وأبعاد هذه الأزمـــة الشـــاملة وكشـــف خباياها يعتبر خطوة حاسمة وضرورية من أجل صياغة استراتيجية عامة للمواجهة ومعالجة الأسباب الكامنة.

ولما كانت اختيارات النظام السياسى تتوقف عليها صورة الواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى يعيشه المجتمع العربى كان لابد من تناول جميع الزوايا والأبعاد.

والكتاب يبرز البعد الاقتصادى للأزمة ومن هنا كانت أهميته بالنسبة للمكتبة الاقتصادية. فالتمزقات التى تحتاج معظم المجتمعات العربية ليست بعيدة عن ظاهرة التفاوت الاقتصادى والاجتماعى بين فئات وقطاعات أى مجتمع، فهى أزمات التوزيع والحرمان الاقتصادى، وعدم العدالة التوزيعية الذى يعنى أن هناك خللاً فى المجتمع.

ويتناول الكتاب فى جزئيه الأول والثانى مؤشرات التحول الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع العربى فىالمرحلة الراهنة، والحاجة إلى الإصلاح الاقتصادى وإشكالية الإصلاح فى البلدان العربية. ثم ينطلق إلى تحليل بعض نماذج التكيف الاقتصادى فى مصر وسوريا والأردن، منتهياً إلى تقييم عام لمدى ملاءمة التكيف الهيكلى لطبيعة الاقتصادات العربية.

كما يوضح الكتاب أيضاً العلاقة بين مؤشرات التحول الاجتماعى والاقتصادى فى المرحلة الراهنة وبين التشكيلات الاجتماعية والطبقة الحالية. وما إذا كانت مؤشرات التحول السياسى والاقتصادى والاجتماعى هى النسق المجتمعى العام الذى يعزز علاقات التفاعل والصراع وحالات الانفلات الأمنى والتمزقات الاجتماعية التى تشهدها المجتمعات العربية.

والكتاب وإن كان يتناول الجوانب الاقتصادية للأزمة داخل الإطار السياسى والاجتماعى إلا أنه يبرز أهميتها باعتبارها أحد عناصر تعميق الأزمة، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية التى أحدثتها عمليات إعادة الهيكلة والتى زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية برمتها مؤدية إلى إضعاف أى فرصة للتنمية والتكامل بين الاقتصادات العربية

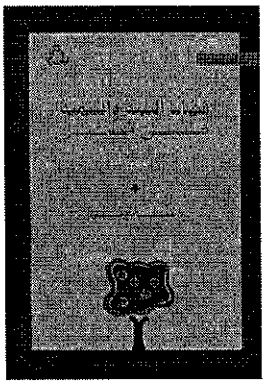

قضايا البيئة والتنمية فى مصر
الأوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية
حتى عام ٢٠٢٠

عصام الحناوى
منتدى العالم الثالث مكتبة مصر ٢٠٢٠
دار الشروق ــ الطبعة الأولى ــ ٢٠٠١

هذا الكتاب غنى بالمعلومات المدققة حول مختلف عناصر البيئة فى مصر مثل التربة والماء والطاقة على اختلاف أنواعها وتغيرات المناخ والكائنات الحية. فهو بذلك يتناول الوضع البيئى الراهن فى مصر والذى لا يمكن وصفه بأنه طيب من حيث إن معدلات التلوث أعلى بكثير مما تسمح به المعايير الدولية وحيث تقتصر السياسات الراهنة عن وضع حد للتدهور البيئي وتعجز عن التوفيق بين متطلبات التنمية وصيانة البيئة.

كما يزخر بالتحليلات العلمية والثقافية للقضايا البيئية وكيفية تحقق الوعي البيئى سواء من خلال التربية البيئية وإدخال البعد البيئى فى التعليم بمختلف مراحله أو التوعية بقضايا البيئة والتى تستهدف مختلف قطاعات الجمهور على اختلاف الأعمار والثقافات.

كما يقدم الكتاب أيضاً المنظور المستقبلى لقضايا البيئة فى عدة سيناريوهات مع توضيح المسارات التى يمكن أن تؤدى إلى الوضع المستقبلى كما يرسم صوراً لا يمكن وصفها بأنها زاهية للأوضاع البيئية المستقبلية فى إطار السيناريوهات الخمسة البديلة لمشروع مصر ٢٠٢٠ حيث الاحتمالات قوية لنفاد الموارد كالمياه والطاقة وحيث معدلات التلوث مرتفعة مع احتمال غمر بعض المناطق الساحلية فى شمال الدلتا من جراء ارتفاع مستوى مياه البحر المتوسط لأسباب تتعلق بالتغييرات المناخية العالمية بل إن الكتاب لا يرى أن أياً من هذه السيناريوهات الخمسة قادر على التعامل الجاد مع قضايا البيئة ويكاد يطرح ما يمكن اعتباره سيناريو البيئة كبديل سادس.

مقتطفات اقتصادية

- الاقتصاد الفلسطينى والحصار الإسرائيلى.
- العلاقة الاقتصادية بين فلسطين وإسرائيل.
- المقاطعة الاقتصادية العربية وإشكالية نمو الاقتصاد الإسرائيلى.
- كيف تنتشر عدوى الإخفاق فى الاقتصادات الناشئة.
- لماذا لا يحقق الإنفاق على التعليم النتائج المرجوة؟
- عوامل استقرار أسعار النفط.

الاقتصاد الفلسطيني والحصار الإسرائيلي

ماخوذة عن

مقاومة الضغوط على الاقتصاد الفلسطيني
نشرة ضمان الاستثمار/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
العدد ١٥٦ آيار/ مايو ٢٠٠١
السنة التاسعة

يتعرض الاقتصاد الفلسطيني لحالة من التدهور شبه التام نتيجة لتصاعد الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية، والقصف داخل المدن والمخيمات الفلسطينية، والاغتيالات السياسية، وإغلاق المعابر الدولية، والإغلاق التام بين مناطق السلطة الفلسطينية والأراضي المحتلة، والفصل بين محافظات الضفة الغربية وغزة، وتدمير البنية التحتية والمزارع، وتجريف الأراضي وما يترتب على ذلك من تقطيع الروابط المباشرة بين المجتمع التجارى الفلسطينى ونظيره العربي، وتدمير قوى الإنتاج الفلسطيني.

وقدرت الخسائر (وفقاً لوزارة المالية الفلسطينية) التى لحقت بالاقتصاد الفلسطينى منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بحوالى ٤,٤ مليار دولار. ومنها ٢,٩ مليار دولار للخسائر الناجمة عن توقف قوى الإنتاج والأنشطة الاقتصادية. ففى قطاع السياحة ٤٢١ مليون دولار، وفى قطاع التعدين ٣٢٩ مليون دولار وفى قطاع الإنشاءات ٣١٥ مليون دولار، وقطاع الخدمات ٢٩٢ مليون دولار والزراعة ٢٢٤ مليون دولار. هذا بالإضافة إلى ٦٣٩ مليون دولار تمثل تقديرات الخسائر فى الثروة الوطنية.

كما بلغت الخسائر الناجمة عن الأعباء الإضافية حوالي ٦٣٢ مليون دولار منها: أعباء خدمات الصحة ١٦٩ مليون دولار، والأمن ١٤٧ مليون دولار أما مساعدات العمال الذين فقدوا وظائفهم فقد بلغت ٧٨ مليون دولار،والخدمات الاجتماعية للمتضررين والمعاقين ٧٥ مليون دولار، وخسائر البنية التحتية ٦٢ مليون دولار، وتكلفة خسائر الواردات ٤٧ مليون دولار، وخسائر التعليم ٢٨ مليون دولار، والمعونات الغذائية للمتضررين ٢٦ مليون دولار.

بالإضافة إلى مستحقات وزارة المالية من عائدات الضريبة المضافة والجمارك المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية والمحجوزة لدى إسرائيل والتى قدرت بنحو ١٩٠ مليون دولار وأيضاً مجموع الأعباء المالية المستمرة الناجمة عن إعالة أسر الشهداء المعاقين والأسرى ومعالجة الآثار النفسية والمقدرة بحوالى ٨٠ مليون دولار سنوياً.

كذلك أفادت وزارة العمل الفلسطينية أن البطالة ارتفعت إلى أكثر من ١٥% فى غزة وما يزيد عن ٥٠% فى الضفة الغربية بسبب منع السلطات الإسرائيلية العمال الفلسطينيين من العمل فى المصانع الإسرائيلية ومنع إدخال المواد الخام إلى مناطق السلطة الفلسطينية مما أدى إلى إغلاق المصانع الفلسطينية.

ويدعو القائمون على سوق فلسطين للأوراق المالية فى نابلس كافة المواطنين والعرب فى الخارج للاستثمار فى السوق المالى كأحد أهم مصادر الدعم المباشر للاقتصاد الفلسطينى. كذلك يتعين استمرار ترشيد استغلال الموارد المتوفرة لفلسطين، وتعزيز الدعم العربى للصمود الفلسطينى، وزيادة العون الدولى الموجه لمساندة الاقتصاد الفلسطينى.

العلاقة الاقتصادية بين فلسطين وإسرائيل

مأخوذة عن

فاضل نقيب ــ ورقة عمل رقم ٢٠١٥
منتدى البحوث الاقتصادية

مع قيام الحكم الذاتى الفلسطينى المحدود فى مايو ١٩٩٤ فى الضفة الغربية وقطاع غزة كان من المتوقع أن تتحسن الأوضاع القائمة فى المنطقة بعد أن تحررت الأراضى المحتلة من الأوضاع السيئة التى عانتها خلال فترة الاحتلال. وسادت تفاؤلات بشأن زيادة الإنتاج والتجارة باعتبار أن السلام والاستقرار سوف يشجعان على قيام المزيد من الأنشطة الاقتصادية، ويجذبان رأس المال الأجنبى ويفتحان الباب للتنسيق والتكامل الإقليمى وترشيد النشاط الاقتصادى.

والإطار التحليلى للعلاقة بين الاقتصاد الإسرائيلى والفلسطينى يبدو

فى الاختلاف الشديد بينهما فى الحجم والتكوين مما يجعلها علاقة بين اقتصاد كبير متقدم وغنى وبين اقتصاد فقير ومتخلف. ويرى المحللون أن ديناميه مثل هذه العلاقة دائماً ما تولد قوتين متعارضتين تؤثران بشكل غير متناسب على الاقتصاد الضعيف وتوجهان مساره. فهناك أثر إيجابى يتمثل فى زيادة الطلب على منتجات الاقتصاد الفقير وانتشار التكنولوجيا والمعلومات مما يساعد على التوسع والتنمية. وأثر سلبى يعمل على تعطيل التنمية وتعزيز التخلف، متمثلاً في اختفاء العديد من الصناعات فى الاقتصاد الفقير، واقتصاره على إنتاج السلع منخفضة المهارة، وهجرة جزء كبير من القوى العاملة ورأس المال إلى الاقتصاد المجاور.

ولكن الممارسات والسياسات التى اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وقفت فى وجه انتشار التأثيرات الإيجابية وعملت على تدعيم التأثيرات السلبية. وليس من المستغرب أن نجد أن عملية السلام لم تفض على أساس الصراع والعنف. وأيضاً بعد خمس سنوات من الحكم الذاتى فإن الأوضاع الاقتصادية متردية كما كانت فى ظل الاحتلال. بل إن أحوال المعيشة للسكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة تدهورت منذ بدأ الحكم الذاتى. وتظهر نتائج مسح أجرى بواسطة جهاز الإحصاء الفلسطينى أن متوسط الإنفاق الحقيقى فى مسح ١٩٩٦/٩٥ أقل بنحو ١٥% من المتوسط فى ١٩٩٢-١٩٩٣. وهذا التدهور ينعكس أيضاً فى اتساع الفجوة بين متوسط دخل الفرد الإسرائيلى والفلسطينى.

ومنذ بدأ الاحتلال فإن فتح فرص أمام الفلسطينيين للعمل فى إسرائيل يعد أهم ما يميز العلاقة بين الاقتصادين. ففى غضون ثلاث سنوات بعد الاحتلال تلاشت تماماً مشكلة البطالة فى الاقتصاد الفلسطينى نتيجة للسماح للفلسطينيين بالعمل فى إسرائيل. ومع ذلك فإن هذه التغذية بالموارد المالية فى الاقتصاد الفلسطينى لم تتحول إلى استثمارات منتجة، بسبب العديد من العقبات التى تضعها السلطات الإسرائيلية لإعاقة

الاستثمار. بل إن تصدير العمالة لإسرائيل دون الاستفادة بعائد العمل هذا فى شكل استثمارات منتجة، أصبحت الآلية التى من خلالها تحافظ إسرائيل على سيطرتها على الاقتصاد الفلسطينى. فالتأثير يتم من خلال عنصرين يدعمان بعضهما البعض:

على جانب العرض: الأجور المرتفعة فى الاقتصاد المحلى والتى لا تستمد من الزيادة فى الإنتاجية المحلية، تؤدى إلى انكماش الإنتاج الصناعى والزراعى.

وعلى جانب الطلب: فإن زيادة الدخل الناتج عن العمل فى إسرائيل يزيد من الطلب الكلى فى الاقتصاد المحلى دون زيادة موازية فى الإنتاج. ولهذا فإن زيادة الطلب على السلع المتداولة يؤدي إلى زيادة الواردات، بينما زيادة الطلب على السلع غير المتداولة يؤدى إلى ارتفاع الأسعار.

وعلى هذا فإن تصدير العمل لإسرائيل بدلاً من أن يكون آلية لحفز الاقتصاد المحلى ودفعه للأمام، أصبح وسيلة لدفع فاتورة الواردات من إسرائيل. وبمعنى آخر أصبح الاقتصاد الفلسطينى يعتمد بشكل مزدوج على الاقتصاد الإسرائيلى: كمصدر للدخل وللواردات .

وأخيراً ترى الدراسة أن وجود مناخ خالى من الصراعات حول حق السيادة على الأرض، مع وجود سلطة واضحة المعالم على النشاط الاقتصادى يمكن أن تضع الاقتصاد الفلسطينى على مسار متقدم من التنمية والنمو.

المقاطعة الاقتصادية العربية وإشكالية نمو الاقتصاد الإسرائيلى

مأخوذة عن

مهدية صالح العبيدى
الاقتصاد الإسرائيلى وإشكالية المقاطعة العربية
مجلة العلوم السياسية ــ جامعة بغداد/ العراق ــ السنة الحادية عشر
كانون الثانى ــ العدد ٢٢/٢٠٠١

حرمت المقاطعة العربية الاقتصاد الإسرائيلى من الانفتاح على الأسواق العربية ومن الاستثمارات فى الأقطار العربية، كما حرمت إسرائيل من فرصة الاستفادة من الخامات

العربية ونفقات النقل المخفضة ومن الأسعار الأقل نسبياً مما أدى إلى تراجع ظروف التجارة الإسرائيلية.

كما حرمت المقاطعة أيضاً إسرائيل من الدخل الذى كانت ستحصل عليه من مرور أنابيب النفط العربى داخل أراضى فلسطين، ومن حركة الاعمار وإقامة محطات الضخ والتقوية بالإضافة إلى حرمانها من الحصول على حاجتها من النفط العربى بشروط ميسرة، ومن فرصة التشغيل الكامل لأنابيب النفط فى المناطق المحتلة. ولما كان التعاون الاقتصادى بين دول المجال الحيوى الجغرافى يوفر الإطار الأكثر فعالية لعمليات التنمية الاقتصادية، فإن إسرائيل لا تجد متنفساً فى ذلك المحيط الجغرافى، فليس هناك تكامل سوقى، ولا استغلال للطاقات الإنتاجية المعطلة، وليست هناك فرص لإقامة مشروعات مشتركة كبيرة الحجم.

ولما كان التعاون يسهم فى توسيع آفاق تنمية الاقتصاد الإسرائيلى فالأسواق العربية تعد الميدان الحيوى الطبيعى أيضاً للصناعات الإسرائيلية، بما تمثله من قوة شرائية. كما سيسهم فى زيادة الكفاءة الإنتاجية، وانخفاض التكلفة، والاستفادة من العمالة العربية الرخيصة نسبياً هذا بالإضافة إلى تحركات رأس المال العربى.

ولهذا يعتبر الاقتصاد الإسرائيلى معزول فى علاقته باقتصادات الدول العربية بفعل المقاطعة مما أحدث تراجعاً كبيراً فى مستوى النشاط الاقتصادى وكذلك على هجرة اليهود إلى فلسطين.

وعلى الرغم من توقيع بعض الدول العربية اتفاقات للتسوية مع إسرائيل إلا أن تداعيات المقاطعة العربية كانت ذات تأثير كبير على الاقتصاد الإسرائيلى. فقد شملت جميع المجالات، فعلى سبيل المثال اضطرت إسرائيل بسبب إغلاق الأسواق العربية إلى الاعتماد على السوق المحلى مما أدى إلى عدم الاستفادة من الطاقة القصوى للمؤسسات الصناعية الإسرائيلية وحرمتها من الحصول على حاجتها من النفط العربى وعلى ميزة تصدير هذا النفط من موانيها.

واضطرت إسرائيل لطرح عدة مشروعات تحاول بها إدماج اقتصاديات إسرائيل فى المنطقة مثل السوق الشرق أوسطية وانضمام الأقطار العربية إلى الجات، وبالتالى تستطيع إسرائيل أن تضعف من فعالية المقاطعة العربية. ولكن إنهاء المقاطعة العربية، يعنى إدراج الكيان الإسرائيلى فى النظامين الإقليمى والعربى من خلال السوق الشرق أوسطية التى تحاول الولايات المتحدة والدول الغربية خلقها. الأمر الذى يعنى سيطرة الكيان الصهيونى على الأسواق العربية، وأن تتحول هذه الأسواق إلى مركز توزيع أساسي لمنتجات هذه الدول. كما يعنى إنهاء المقاطعة أيضاً التنازل عن أحد الأوراق السياسية الهامة التى يستخدمها العرب فى أية مفاوضات مع إسرائيل أو الشركات الأجنبية الواقعة تحت طائلة قانون المقاطعة بسبب التعامل مع إسرائيل.

ولهذا يجب التمسك بالمقاطعة طالما بقيت أسباب فرضها. ولقد قدرت بعض المصادر الإسرائيلية الرسمية خسائر إسرائيل من جراء المقاطعة بما يتراوح ما بين ١٠%، ١٥% من ناتجها الإجمالى، وأن الأسواق العربية والأراضى المحتلة تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للصادرات الإسرائيلية.

ولقد قدر مكتب المقاطعة العربية خسائر إسرائيل منذ ٤٥ عاماً من جراء المقاطعة بحوالى ٣٥ مليار دولار حتى نهاية آب ١٩٩٥. بالإضافة إلى فقدان إسرائيل استثمارات أجنبية قدرت بنحو ٤١ مليار دولار كما تسببت المقاطعة فى إعاقة نمو الناتج القومى الإسرائيلى بنسبة ٦% سنوياً.

كما أن الحصار العربى والأجنبى على إسرائيل كان السبب المباشر فى عجز الميزان التجارى الإسرائيلى. وأعلن محافظ البنك المركزى الإسرائيلى أن المقاطعة كانت سبباً رئيسياً فى معاناة الاقتصاد الإسرائيلى.

ولقد بلغ عدد الشركات التى تقاطع إسرائيل استجابة للمقاطعة

العربية ٤ آلاف شركة ومصنع وهيئة.

كيف تنتشر عدوى الإخفاق فى الاقتصادات الناشئة

ماخوذة عن

The Economist
July 21st – 27th 2001

هل تصدق المعتقدات بأن عدوى الأزمات المالية سوف تصبح ظاهرة عامة تصيب الأسواق المالية الواعدة؟ وهل تنتقل العدوى بشكل آلى؟ وإلى أى مدى تستطيع الاقتصادات الصاعدة أن تدرأ عن نفسها خطر هذه العدوى؟

إن الوضع المالى المتردى فى كل من الأرجنتين وتركيا قد أثار الكثير من التساؤلات حول هذا الموضوع.

فالأرجنتين مقبلة على كارثة مالية وكان على حكومتها أن تدفع ١٤% من القروض قصيرة الأجل بالدولار. كما هبطت أسعار الفائدة فى الحال بنسبة ٣٠٠% وخسرت الدولة ثلاثة مليارات من احتياطاتها بسبب تخوفات المستثمرين وأصيب السوق المالى بتوتر شديد عندما انتشرت الشكوك بعدم قدرة الحكومة على تنفيذ خطتها لخفض الإنفاق.

أما فى تركيا فقد هبطت الليرة التركية مرة أخرى مقابل الدولار بما يزيد عن ٥٠% من قيمتها منذ يناير الماضى، كما بدأت المضاربة على الأوراق المالية، وارتفع عائد السندات وأخفقت الحكومة فى استكمال بيع ديونها الداخلية.

كذلك تأثرت البرازيل بشدة من هذا التدهور وانخفضت قيمة عملتها الحقيقية بحوالى ٢٥% منذ بداية العام وإن كان هذا التدهور قد توقف عندما ارتفعت أسعار الفائدة مرة أخرى.

وانتشر الانزعاج بشكل سريع وتدهورت العملات وتهاوت الأسواق المالية حتى فى الدول البعيدة مثل جنوب أفريقيا وسنغافورة.

فهل هذه الأسواق جميعاً فى طريقها إلى الأزمة؟ وهل هناك أوجه شبه قوية بين ما هو سائد وبين ما حدث فى المكسيك عام ١٩٩٤، وشرق آسيا عام ١٩٩٧، وروسيا عام ١٩٩٨؟ أو أن ما يحدث الآن يختلف بعض الشىء؟ إن استطلاعات مجلة

The Economist تكشف عن توقعات متشائمة للنمو فى الاقتصادات الناشئة فى كل مكان تقريباً.

فعلى العكس مما حدث فى الاقتصادات الآسيوية عام ١٩٩٧ وفى روسيا عام ١٩٩٨، قامت بعض الاقتصادات الصاعدة بتثبيت سعر الصرف وأصبحت الأسواق أقل فعالية من الأزمة عن ذى قبل ولم تلعب أموال التغطية إلا دوراً صغيراً نسبياً فى التخفيف من حدة ما حدث فقد تم تغطية حوالى ١٠% فقط من الديون فى الأسواق الواعدة.

ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الأمريكى (أكبر اقتصاد فى العالم) لم يعد مزدهراً كما كان من قبل. ففى عام ١٩٩٨ كان محركاً قوياً للنمو وساعد الاقتصادات الهابطة فى شرق آسيا للخروج من أزمتها. ولكن هذا العام فإن الاقتصاد الأمريكى على وشك الركود، والإنتاج الصناعى انخفض على مدى تسعة أشهر متعاقبة، وهو ما لم يحدث منذ ١٩٨٢.

ويرى بعض أعضاء الصندوق أن الدول القريبة من الأرجنتين وخاصة البرازيل قد تتأثر بالأزمة ولكن هذا لا يعنى أن تصبح العدوى ظاهرة عامة، فهذه الدول ذات الأسواق الواعدة تواجه بالفعل مشكلات مالية ولكن لا توجد أدلة قاطعة بأن العدوى سوف تنتقل إليها آلياً.

وهناك طريقان لحدوث العدوى هما:

الأول العلاقات التجارية: وكان لها أهميتها فى حالة الأزمة فى شرق آسيا عامى ١٩٩٧/١٩٩٨. فحوالى نصف تجارة الدول الآسيوية الصاعدة تتم داخل النطاق الآسيوى. ولكن فى الحالة التى نحن بصددها لا تمثل أى من الأرجنتين أو تركيا سوقاً هامة لغيرهما من الاقتصادات الصاعدة وبناء عليه تصبح المخاطر بالنسبة لهذا النوع من العدوى أقل بكثير هذه المرة فعلى سبيل المثال تقدر صادرات البرازيل الكلية للأرجنتين بحوالى ١% من ناتجها المحلى الإجمالى.

الثانى العدوى من خلال النظام المالى: فالاضطرابات التى تحدث فى أحد الأسواق المالية الناشئة يمكن اعتبارها

بمثابة إنذار ينبه المستثمرين كى ينظروا بشكل أكثر تمييزاً لغيرهم ممن يمرون بمشكلات متشابهة. فمشاكل الأرجنتين مثلاً يمكن أن تضر بالبرازيل لأنها توجه الانتباه إلى عبء الديون الضخم للبرازيل. كذلك قد تحدث العدوى المالية لأسباب تقنية فقد يبيع المستثمرون الأصول المكسيكية لاستعادة توزان محافظهم بعد خسارة أموالهم فى الأرجنتين. وقد تسود حالة من الهلع عندما يفقد المستثمرون شهيتهم للمخاطرة. ومن جهة أخرى فقد تلجأ الدول المتأثرة بالأزمة إلى إجراءات مالية أكثر حماية لتتجنب الخسائر مثل اتفاقيات مبادلة السندات أو غيرها. وجميع كبار المراقبين للأسواق الناشئة بدءاً من صندوق النقد الدولى وحتى البنوك الاستثمارية، يتبنون نموذجاً للتنبؤ بأى الدول يمكن أن تتعرض للأزمة. ومعظمهم يستخدم توليفة من المؤشرات المالية والاقتصادية، والتى ثبت جدواها فى أزمات سابقة، كعلامات للإنذار المبكر. وتتمثل فى:

- **الدين الخارجى:** تدق أجراس الخطر عندما يصل الدين الكلى لحوالى ٢٠٠% من الصادرات. وفى حالة الأرجنتين يعتبر الوضع مخيفاً لأن الدين قد وصل لحوالى ٤٢٠% من الصادرات.

- **عجز الميزانية:** فغالباً ما يؤدي الاقتراض الحكومى الضخم إلى تدهور اقتصاد الدولة ففى تركيا على سبيل المثال من المتوقع أن يزيد العجز فى الميزانية التركية ليصل إلى حوالى ١٥% من الناتج المحلى الإجمالى فى هذا العام. وتعانى كل من البرازيل وجمهورية التشيك وأندونيسيا وماليزيا وتايوان من عجز الميزانية بنسب تتراوح ما بين ٥% إلى ٧% من الناتج المحلى الإجمالى وأكثر هذه الدول معاناة هي أندونيسيا التى بلغ دينها الحكومى حوالى ١١٠% من الناتج المحلى الإجمالى.

- **الاقتراض قصير الأجل:** من الأمور الهامة بجانب معدلات الدين هو موعد استحقاقه، فالدول التى تعانى بشدة من وطأة الدين الخارجى قصير الأجل (الاستحقاق فى أقل من ١٢ شهراً)، يمكن أن تواجه أزمة فى السيولة.

- **عجز الحساب الجارى:** كلما كان العجز كبيرا فى الحساب الجارى كلما احتاجت الدول إلى زيادة كبيرة فى رؤوس الأموال كل عام. وتعانى كل من المكسيك والبرازيل وجمهورية التشيك والمجر وبولندا الآن من عجز الحساب الجارى على الأقل بما يساوى ٤% من الناتج المحلى الإجمالى وعلى العكس فإن اقتصادات شرق آسيا تحقق الآن فائضاً فى هذا الحساب.

- **سعر الصرف:** عانت الدول التى ثبتت العملة عند سعر صرف معين خلال أوقات الأزمات. كذلك الدول التى ارتفعت قيمة عملتها بسرعة مما أدى إلى تراجع وضعها التنافسى. ولقد ارتفع سعر صرف البيزو وهو عملة الأرجنتين المثبتة على مستوى الدولار بنسبة ١٥% فى التقييم الحقيقى للتبادل التجارى منذ عام ١٩٩٧.

وأخيراً، بفضل هذه المؤشرات الخطيرة فى كل من تركيا والأرجنتين، والتوقعات بشأن معدلات أقل كثيراً للنمو لدول شرق آسيا (باستثناء الصين)، يمكن القول إنه يوجد عدد محدود جداً من الاقتصادات الناشئة المبشرة. ورغم أن التدهور فى إحدى الدول قد لا يؤدى إلى هلع عام على النحو الذى حدث منذ ثلاث سنوات مضت، لكن الخطورة حالياً قد تبدو أكثر خداعاً. ففى أمريكا اللاتينية قد يؤدى الفشل إلى تمرد سياسى ضد السياسات الاقتصادية التحررية. واستمرار الكساد فى شرق آسيا قد يعيد تعريض هذه الدول للضعف المالى الداخلى. ولكن ربما أكثر المخاطر هو أن هذه ستكون أول أزمة خطيرة منذ عام ١٩٨٢، تواجهها الاقتصادات الناشئة بينما الاقتصاد الأمريكى فى. ففى هذا العام تضافر الركود فى كل من أوروبا وأمريكا مع أزمة المديونية لأمريكا الجنوبية، ليتحقق للاقتصاد العالمى أسوأ سنة فى تاريخه منذ أزمة الكساد فى عقد الثلاثينات.

وقد كتب هذا المقال قبل انفجار واقعة سبتمبر الماضى فى الولايات المتحدة. فيا ترى كيف تصبح التوقعات بعد هذه الواقعة؟

لماذا لا يحقق الإنفاق على التعليم النتائج المرجوة؟

مأخوذة عن

مصر/ تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩/٩٨
معهد التخطيط القومى ــ القاهرة

رغم الموارد الكبيرة التى خصصت للإنفاق على التعليم فى التسعينات إلا أن هناك عوامل عديدة اقتصادية واجتماعية كان لها أثرها السلبى على هذا النظام على امتداد سنوات طويلة قبل التسعينات.

ويتضح من حساب اعتمادات ميزانية التعليم قبل الجامعى فى الفترة من ١٩٨٢/٨١ ــ ١٩٩٠/٨٩ انه بينما شهدت الاعتمادات زيادة اسمية بأكثر من ثلاث مرات إلا أن القيمة الحقيقية لتلك الاعتمادات شهدت انخفاضاً مستمراً بحيث أنها وصلت بالكاد فى عام ١٩٩٠/٨٩ إلى المستوى الذى كانت عليه فى عام ١٩٨٢/٨١ وذلك بسبب معدلات التضخم المرتفعة، فكانت القيمة الحقيقية لاعتمادات ميزانية التعليم أقل كثيراً من الزيادة الاسمية.

سوء توزيع الموارد: إلى جانب العجز فى الموارد المالية المخصصة للتعليم فى الثمانينات تفاقم الأثر السلبى لسوء توزيع الموارد فكانت حصة المرتبات آخذة فى الزيادة على حساب بنود الإنفاق الأخرى، ففى عام ١٩٩٠/٨٩ كانت المرتبات تمثل ٩٤% من إجمالى النفقات فى وزارة التربية والتعليم بينما كانت ٧٠% فى وزارة التعليم العالى، مما أدى لعدم قدرة التمويل على شراء اللوازم الضرورية مثل العمليات الجارية والصيانة والإصلاح. هذا بالإضافة إلى نقص النفقات الاستثمارية مما أضر بمبانى المدارس والجامعات التى أصبحت غير مناسبة من حيث الكم والكيف، فقد انخفضت من ١٦,٨% فى عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ١٣,٦% عام ١٩٩٩/٩٨.

عدم التكافؤ فى الإنفاق: ويتمثل فى التحيز للتعليم الثانوى والعالى بالمقارنة بنسبة طلاب هاتين المرحلتين ولغير صالح التعليم الأساسى. كما أن الإنفاق على التعليم قبل الجامعى للمحافظات يوضح أنه لم يكن مسايراً للتوزيع السكانى، مما يعنى عدم التكافؤ فى

التوزيع، بالإضافة إلى أن نمط تخصيص النفقات العامة على التعليم فى الثمانينات كان متحيزاً للمحافظات الحضرية وخاصة القاهرة والجيزة لغير صالح المحافظات الريفية مما يفسر عدم التكافؤ فى توفير الحكومة لفرص التعليم وانخفاض نوعية التعليم فى المحافظات. بالإضافة للارتباط القوى بين معدلات الأمية ونسبة الإنفاق الإجمالى على التعليم سواء الجارى أو الاستثمارى. وحتى على مستوى الجامعات فقد كانت هناك فروق كبيرة فى الإنفاق الحكومى المخصص لكل جامعة انعكس فى تفاوت تكلفة الطالب بينها.

نتج عن هذا العجز المالى بالإضافة إلى سوء توزيع الموارد إضعاف الأداء فى قطاع التعليم فى التسعينات رغم زيادة الإنفاق على هذا القطاع.

وهناك بعض الدلائل وإن كان يصعب تأكيدها لعدم توافر البيانات على أن الإنفاق على قطاع التعليم لا يتسم بالكفاءة، أضف إلى ذلك الارتباط المحدود بين الإنفاق العام على التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس ففيما بين سنتي ١٩٩١ ، ١٩٩٧ زاد الإنفاق الحكومى على التعليم بنسبة ٥٥% بالقيمة الحقيقية ولكن الالتحاق بالمدارس زاد بنسبة ١٨% فقط. وهذا يعنى عدم كفاءة نظام الأداء التعليمى الناتج عن جوانب هامة للتحيز داخل النظام أهمها:

١) التحيز لصالح النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية:

ففى إطار النفقات الجارية تمثل الأجور والمرتبات والمكافآت حصة مرتفعة من الإنفاق على التعليم وإن كانت قد انخفضت منذ عام ١٩٩١/٩٠. كما كان للتضخم المالى أثر سلبى على النفقات الحكومية على التعليم انعكس فى الإنفاق الجارى على كل تلميذ ورغم هذا لم تكن المرتبات والأجور كافية للاحتفاظ بالمعلمين أو اجتذاب معلمين ممتازين مما سبب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.

٢) التحيز للتعليم العالى على حساب التعليم الأساسى:

فقد حصل التعليم قبل الجامعى فى

المتوسط بما فى ذلك التعليم الأساسى والثانوى والذى يضم ٩٥% من إجمالى الملتحقين بالدراسة على ٦٩% من إجمالى النفقات الحكومية، وحصل التعليم الأساسى الذى يمثل ٧٩% من الملتحقين بالمدارس على ٥١% من إجمالى النفقات بالمقارنة بنسبة ٣١% للمستوى الجامعى الذى لم يكن يمثل قرابة ٦% من الملتحقين بالتعليم خلال التسعينات.

ولقد أسهم هذا التحيز مع عدم توافر الموارد المالية فى تدهور نوعية التعليم الأساسى مما أسفر عن انخفاض العائد على مختلف مراحل التعليم.

٣) التحيز للحضر على حساب الريف:

عند بحث مدى توافر خدمات التعليم وتوزيعها بين شتى المجتمعات فى مصر نجد أن المدارس العامة الابتدائية والإعدادية موزعة توزيعاً عادلاً بين الريف والحضر فنسبة توافر المدارس الابتدائية فى المجتمعات المحلية ٩٠,٦% فى الحضر مقارنة بنسبة ٩٧,٨% فى الريف. وهذا ينطبق أيضاً على المدارس الإعدادية الحكومية ولكن بدرجة أقل فمعدل توافرها فى الحضر ٨٤,٤%، ٨٨,٤% فى الريف.

على العكس من المدارس الثانوية فنسبة توافرها تبلغ فى الحضر ضعف مستواها فى الريف فقد بلغت النسبة ٦٥,٧% فى الحضر، ٣٣,٥% فى الريف كما أن المعاهد العامة والمتوسطة كان توزيعها أسوأ من ذلك بكثير فمعدل توافرها فى الحضر ٧,٦% مقابل ١,٣% فى الريف.

٤) الفروق بين الجنسين:

فى عام ١٩٩٧/٩٦ كانت نسبة الالتحاق بالمدارس بين الإناث والذكور ٦٥%، ٨٢,٣% فى المدارس الثانوية وكان معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث لا يتجاوز ٤٣,٥% (٦١,٦% فى الحضر، ٢٨,٩% فى الريف) ونسبة التحاقهم بالتعليم الأساسى ٧٦,٣%.

٥) التوجيه غير السليم لخدمات التعليم:

إن هيكل النفقات العامة على التعليم متحيز ضد الفقراء وينعكس هذا

على اتساع الفجوة بين الفقراء وغيرهم فى الإلمام بالقراءة والكتابة وفى سنوات التعليم فمتوسط سنوات التعليم بين الفقراء أقل منه بين غيرهم بمعدل ٢,٥% فى حين معدل القراءة والكتابة بينهم أقل بنسبة ٢٥% مما يؤثر بشكل سلبى على العائد البشرى والاجتماعى.

عوامل استقرار أسعار النفط

مأخوذة عن

ميساء إحسان النص
أخبار النفط والصناعة ــ العدد ٣٦٧
السنة ٣٢/ أبريل ٢٠٠١.

يعتبر سعر النفط من العوامل المهمة فى استقرار الاقتصادات العربية فخلال الفترة ما بين ١٩٩٩-٢٠٠٠ تذبذبت الأسعار بما يقارب ١٠ ــ ٣٠ دولاراً للبرميل الواحد.

ومنذ منتصف التسعينات أخذت منظمة الأوبك تلعب دوراً فاعلاً فى أسواق النفط العالمية، وكانت الأقطار العربية المنتجة للنفط تنتج ٢٦% من البترول العالمى والدول الأخرى فى أوبك بما فيها إيران تنتج ٢٦% من البترول العالمى وكانت دول العالم الأخرى تنتج ٤٧%. وجاءت هذه الحالة بعد غياب استمر نصف قرن كانت الدول الغربية المستوردة للنفط بمساندة شركاتها العالمية تسيطر على مقدرات صناعة النفط وتوجه الإنتاج والأسعار بما يحقق مصالحها.

وفى عام ١٩٩٩ ارتفعت احتياطات النفط العربية إلى ٥٧% وبقية دول الأوبك إلى ٢٣% أما الدول خارج الأوبك فقد انخفضت احتياطياتها إلى ٢٠%.

وتعتبر تكلفة استخراج برميل النفط العربى من أرخص الأسعار فى العالم حيث يتكلف فى بعض المناطق العربية دولاراً واحداً بينما فى مناطق أخرى يتكلف أكثر من عشرة دولارات.

وهنا تحتل مسألة تسعير النفط، وما هى العوامل التى تساعد على استقرار نسبى ومعقول فى أسعاره أهمية كبرى لأن هذا يتوافق مع ما تتضمنه خطط التنمية العربية من أهداف مرحلية حالية ومستقبلية لا تفقد

شعوب الدول العربية النفطية ما وصلوا إليه من تطور وتنمية خلال الثلاثين سنة الأخيرة.

ولكن التكهن بأسعار النفط يكاد يكون مستحيلاً فرغم أن وفرة العرض يكسر السعر المرتفع ففى حالة النفط لا يتحقق هذا. ولقد تكهن البعض أن أسعار النفط مهما تم التدخل فيها فإنها لن تبعد كثيراً ولفترات طويلة عن مستوى تكاليف المنتج الحدى للنفط الذى يتطلبه مستوى استهلاك العالم من النفط.

إن توزيع الريع النفطى بين الدول المنتجة للنفط والمستهلكة له يختلف تبعاً لقوة أو ضعف أسعار النفط الخام فكلما انخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع والعكس صحيح. ويباع النفط بموجب عقود طويلة الأجل أو بأسعار السوق الفورية التى عرفت من قديم على أنها وسيلة عملية للتخلص بأسعار مخفضة من بعض الفوائض النفطية.

ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز فى الماضى ما بين ١٠% إلى ١٥% من حجم التجارة العالمية فى النفط ومن ثم لم يكن السعر الفورى المنخفض يؤثر تأثيراً محسوساً فى الأسعار المعلنة أو الرسمية التى تحكم العقود طويلة الأجل.

ولكن الاختلال الذى طرأ منذ أوائل الثمانينات أدى إلى وجود فائض كبير فى العرض العالمى للنفط واشتداد المنافسة بين المنتجين داخل وخارج أوبك زاد من أهمية الأسواق الفورية. وصارت الأسعار الفورية أساس التعامل فى سوق النفط العالمى وسبباً رئيسياً لعدم استقرار تلك الأسواق. فالأسعار الفورية على خلاف المعلنة أو الرسمية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التى تخضع لها أسعار النفط عامة بل يؤثر فيها عوامل نفسية وتنظيمية تجعلها عرضة للتذبذب السريع.

إن الدور المركزى للتذبذبات فى أسعار النفط جعل الدول المستهلكة له تضع خططاً للترشيد فى استعماله، فإذا نشطت الأسعار لوحت بهذه الخطط وإذا انخفضت الأسعار تتراخى فى

التنفيذ.

ولما كانت أهمية النفط لا تـــزال فى المكانة الأولى كما أن الحاجة إلـــى النفط تتنامى نتيجة الـــتزايد الســـكانى والتطور فى اقتصاديات الـــدول، وأن معدل نمو الطلب العالمى على النفـــط سوف يرتفع خـــلال العشـــرين ســـنة القادمة إلى مستوى ١٠٣ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠ لـــهذا فـــإن الحفاظ على سعر نفط مقبول ومعقـــول يقتضى تضافر الجـــهود لـــدى كـــل الأطراف المنتجة له. فإذا كانت الأوبك تسعى جاهدة إلـــى وضـــع حصـــص الإنتاج للدول التابعة لها فـــإن البلـــدان التى ليست تحت جناح الأوبك لابـــد أن تبذل المزيد من التعاون معـــها مثـــل المكسيك وعمان وروسيا والنرويج فى استقرار أسعار النفط دون الوقوع فـــى الأزمات.